التعليق بالعقود ولا يحصل الرجوع ببيعه اي ما وهبه الاصل لولده ولا وقفه ولا هبته
ولا اعتاقه ولا وطيها لملك الولد ونفوذ تصرفه فلا يؤثر فيه ما ذكر وقوله في الاصح راجع
الى الجميع وقوله والثاني يحصل الرجوع بكل منها كما يحصل بمنع الباقي في زمن الخيار
وفرق الاول بان الملك هنا ضعيف بخلاف ما منع فيه وعلى الاول يلزم الوالد الدية بالاشلاف
والاستيلاد القيمة وبالوطء المهر وتلغو البقية وتحرم به الامة على الولد لانها موطوءة
والده وتحرم موطوءة الولد التي وطيها الوالد عليها تغليظا كما سبأتي ان شاء الله تعالى في موانع
النكاح ولو تناسخ الملك انصبان الهبة وتقايلا حيث لا رجوع لم تنفسخ كما جزم به صاحب الانوار
فروع احدها لو باع الولد العين الموهوبة منا بيعا ثم ادى الاب انه رجع فيها قبل البيع
لم يقبل لانه بينة تناقض بينة من اشتراه لانها تثبت ملكه بالشراء وتلك تثبت ملكه بالهبة
بالفتح ويتصدق بثمنه انه ملكه وكذا لو اشترى المشتري منه الملك بذلك لما ذكر ولو
كانت صغيرة واشترى بينها فقد لم يذكر ان اذا نفذ القاضي بفسخ الرجوع رجع والا فلا لانها
لو كانت في يد الوالد عين واقر بانها في يده امانة وهبها كذلك ولو ادعى بعد ذلك ان المقر به كان
هبة منه وان رجع فيه ولكن صدقه الولد صدق عند الاكثرين ولا رجوع للاب والمعتمد ما افتى به
القضاة الثلاثة ابو الطيب والماوردي والمروزي من ان الاب هو المصدق بيمينه وصحح المصنف
رابعها لو تصدق على غيره بثوب فظن انه اودعه او اعاره فلم يذكر اعتبارا بالنية الدافع
فلو رده على المدفوع له لم يحل له اخذه لزوال الملك عنه ولا رجوع لغير الاصل في هبة
مقيدة بمنفي الثواب اي العوض للخبر الاول ولانه بذل ماله مجانا كالمتصدق تنبيه افهم
كلامه صحة الهبة اذا قيدت بنفي الثواب وهو الاصح لانه حقه فله اسقاطه ومتى وهب شيئا
مطلقا او قيده بثواب وعدمه فلا ثواب اي لا عوض انه وهبه لذوي في المرتبة كالملك
لم يعتبره الاستاذ لغلامه اذ لا يقتضيه لفظا ولا عادة تنبيه المخ الماوردي بذلك بعد انواع
هبة الاصل والاقارب لان القصد الصلة وهبة العدو كان القصد التاليف وهبة الغني
للفقير لان المتصدق تنعمه والصبة للصلة والزهاد لان القصد القربة والتبرك وهبة المحلف
لغيره لعدم صحة الاعتياض منه والهبة للحلف والاخوان لان القصد تاكد المودة
والهبة لمن اعان بجاهه او ماله لان المقصود مكافاته وزاد الدارمي هبة المتعلم لمعلمه وهو
داخل في عموم كلام الماوردي وكذا ان وهب مطلقا الدون لا على منه كهبة الغلام لاستاذه
فلا ثواب في الاظهر كما لو اعاره دارا لان العرف للاعيان بالمنافع والثاني يجب الثواب
لاطراد العادة بذلك وكذا ان وهب مطلقا لنظيره ايضا على المذهب المقطوع
به لان القصد من مثله الصلة وتاكد الصداقة والطريق الثاني طرد القولين السابقين في الهدية
في ذلك كالهبة كما قاله المصنف تفقها ونقل في الكفاية عن تصريح البندنيجي واما الصدقة
فنواها عند الله تعالى فلا يجب العوض بها مطلقا قال في زيادة الروضة ونقل عن نص البغوي
وغيره فان رجح في الصبة مطلقا ثواب على المرجوح وهو مقابل الاظهر فهو قيمة الموهوب اي
قدرها في الاصح لان العقد اذا اقتضى العوض لم يقيد في الجهة وعلى هذا فالاصح
اعتبار قيمة وقت قبض الثواب والثاني يلزمه ما يعد ثوابا بالمتعارف عادة فان لم
يثبه هو ولا غيره فلو اي للواهب الرجوع في الموهوب ان بقي وبدله ان تلف ولو اهدى شخص
لاخر عملا ان يقضي له حاجة او يخدمه فلم يفعل وجب عليه رد ما اهداه ان بقيت وبدلها ان تلفت
كما قاله الاصطخري ولو وهب شخصا شيئا بشرط ثواب معلوم عليه كوهبتك هذا على

ان نظر موطوءة الولد يطاوعها الوالد ٢

ان شيئي كذا فالاظهر صحة هذا العقد نظرا للمعنى فانه معاوضة بمال معلوم فصح كما لو
قال بعتك والثاني بطلانه نظرا الى اللفظ لتناقضه فان لفظ الهبة يقتضي التبرع ويكون
بيعا على الصحيح نظرا الى المعنى فعلى هذا يثبت فيه احكام البيع من الفسخ بالتبرع وغيرها
قال في التنقيح بالاخلاف وغلط الغزالي في اشارته الخلاف فيما اذا تواطئا ومن صحاه وباب
الخيار من انه لا خيار في الهبة ذات الثواب مبني على انها ليست بيعا كما مر الاشارة اليه
هنا ك والثاني يكون هبة نظرا الى اللفظ فلا يلزم قبل القبض وشرط للثواب مجهول
كوهبتك هذا العبد بثوب فالمذهب بطلانه اي العقد لتعذر صحته بيعا لجهالة
العوض ولتعذر صحته هبة بذكر الثواب بناء على انها لا تقتضيه وقيل يصح هبة بناء على انها
تقتضيه تنبيه لو قال المتهب للواهب وهبتني بلا ثواب وقال الواهب بل بثواب صدق
المتهب لانهما اتفقا على تملكه والاصل عدم ذكر البدل ولو بعث شخص لاخر هدية في
ظرف وهو الوعاء قال لم يجر العادة برده كقوصرة تمر وهي تنديد الراء على الافصح وعاء
التمر ولا ياتي بذلك الا وفيها التمر والا فهي زنبيل فضواي الظرف هدية ايضا تحكيما للعرف المطرد
ومثله على الحلوى والفاكهة ونحوها والا بان جرت العادة برد الظرف او اصطرت كما هو
قضية كلام ابن المقري فلا يكون هدية بل امانة فيه كما لو ذبح قال الاذرعي وينبغي ان تختلف
العادة في رد الظروف باختلاف طبقات الناس وعادة البلاد وما يحملها الى البلاد البعيدة
دون مهاداة اهل البلد وكذا الاهداء الى الملوك ونحوهم وبما يحمل اليهم من النواحي البعيدة فان
العادة ان لا ترد ظروفه والحاصل انه يعتبر في كل ناحية عرفها وفي كل قوم عرفهم باختلاف
طبقاتهم تنبيه المحل المتناول بذلك الكتاب الذي يكتبه الانسان لصاحبه اي سواء كان غائبا
او حاضرا فاذا المكتوب اليه يملكه فانه هدية الا ان يكتب انا اكتب الجواب على ظهره فلا يملكه
ويلزمه رده اليه واذا لم يكن الظرف هدية يحرم استعماله لانه انما تتسامح بملك الغير بغير اذنه لاجل
اكل الهدية منه اذا اقتضته العادة عملا بها ويكون عارية جزم به الماوردي قال الناشري وينبغي
لمن رده عالما بالخبر استيفاء الهدايا بردد الظروف قال الاذرعي والاشبه بالمذكور وحسن في جواز حبسه
بعد تغريغه نظرا الى ان يعلم رضى المهدي بذلك ولعله يكون باقيا وهو قريب مع امكان تقريعه على العادة
مضى لانه استعمال غير مأذون فيه لفظا ولا عرفا ام لا في كلام القاضي ما يفهم الاول وهو محل نظر
واما الخبر المذكور فلا عرف له اصلا ولو خلص شخص اخر من يد ظالم ثم انفذ اليه شيا هل يكون رشوة
او هدية قال القمولي في فتاويه ينظر ان كان اهدى اليه بخاطر انه رد ما لولم يرده يرجع لتضمن جميع ما
فعله كان رشوة وان كان بامر خيل انه لا يتضمن ذلك بعال كان هبة خاتمة
افضل البر بر الوالدين بالاحسان اليهما وفعل ما يرضيهما من الطاعة لله تعالى وغيرها مما ليس
بمعصية عز قال الحارث المحاسبي واكثر الوجوه في ذلك ان من بر بهما الاحسان الى صديقهما لخبر ان من ابر البر
ان يصل الرجل اهل ود ابيه ومن البر الخير عند موت كل منهما ان يؤدي ديونه ان كان عليه ما لم يكن
ما اداه به واحدا مال الغرماء واذا كان في ما احدا بويه شبهة ودعاه للاكل منه فليتلطف
في الامتناع فان عجز فليأكل بقلبه متصغرا اللقمة وتطويل المضغة قال وكذا اذا اليمه
غير ابن شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلمسه بيده وينوي عند اخذه رده عند امكانه
انه يصل فيه الاعضر ته وصلة القرابة وهي فعل كل مع قريبه ما تعده به واصلا
ما يليق بها وتحصل بالمال وقضاء الحوائج والزيارة والمكاتبة والسلام بالبدن وغيرها
وبتاكد استحبابه وفاء العهد كما تاكد كبر اصدقاء اخلافه وبكره للانسان اذا يشتري
ما وهبه من الموهوب له قال في الاحياء لو طلب انسان من غيره ان يهبه مالا في ملاء من الناس

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)